

Distr.: General
5 April 2023
Arabic
Original: English



بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا

تقرير الأمين العام

أولا - مقدمة

1 - يغطي هذا التقرير، المقدم عملاً بقرارات مجلس الأمن 2510 (2020) و 2542 (2020) و 2570 (2021) و 2647 (2022) و 2656 (2022)، التطورات السياسية والأمنية والاقتصادية في ليبيا. وهو يعرض لمحة عامة عن حالة حقوق الإنسان والحالة الإنسانية في البلد، وعن الأنشطة التي اضطلعت بها بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا منذ صدور التقرير السابق (S/2022/932) في 9 كانون الأول/ديسمبر 2022.

ثانيا - التطورات السياسية والأمنية

2 - خلال الفترة المشمولة بالتقرير، كثف الممثل الخاص للأمين العام في ليبيا ورئيس بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا، عبد الله باتيلي، مشاركته مع الجهات الفاعلة الليبية لتحديد مسار توافقي نحو إجراء انتخابات رئاسية وتشريعية شاملة وذات مصداقية، بناء على إطار دستوري متين. والتقى بشخصيات سياسية وأمنية رئيسية ومسؤولين حكوميين كبار وأعضاء في مجلس النواب والمجلس الأعلى للدولة والمجلس الرئاسي. كما التقى بممثلي المكونات الثقافية وزعماء القبائل والمجتمع المدني، بما في ذلك نساء وشباب.

3 - وتشاور الممثل الخاص كذلك مع الشركاء الإقليميين لالتماس آرائهم بشأن سبل معالجة المأزق السياسي وبشأن انسحاب القوات الأجنبية والمقاتلين والمرتبقة الأجانب من ليبيا. وسافر إلى الجزائر وتشاد وتونس والسودان ومصر والنيجر، وأجرى مشاورات مع منظمات إقليمية، بما في ذلك الاتحاد الأفريقي والاتحاد الأوروبي وجامعة الدول العربية. وزار الكونغو والتقى بالرئيس دنيس ساسو نغيسو بصفته رئيس لجنة الاتحاد الأفريقي الرفيعة المستوى المعنية بليبيا. والتمس الممثل الخاص أيضاً آراء عدد من الشركاء الدوليين بشأن إيجاد سبيل ممكن للمضي قدماً من أجل إنهاء الجمود السياسي.

4 - وكشفت المشاورات التي أجراها الممثل الخاص عن شعور بالإحباط في أوساط الليبيين إزاء استمرار المأزق السياسي وتزايد الشكوك بشأن إمكانية التوصل إلى توافق في الآراء بشأن إيجاد مسار عملي



لإجراء انتخابات. بالإضافة إلى ذلك، أعربت أطراف سياسية وممثلو المجتمع المدني وتنظيمات نسائية وشبابية وكذلك زعماء قبائل وأعيان في جميع أنحاء ليبيا عن رغبتهم في أن يكون لديهم مسار حوار أكثر شمولاً للجميع ويتجاوز العملية المؤسسية التي يضطلع بها مجلس النواب والمجلس الأعلى للدولة.

5 - وبناء على مشاوراته المكثفة، اقترح الممثل الخاص بإنشاء آلية تهدف إلى تنظيم وإجراء الانتخابات الرئاسية والتشريعية في عام 2023. وتهدف الآلية، التي أشار إليها باسم الفريق الرفيع المستوى المعني بالانتخابات، إلى توفير منبر للنهوض بالإجماع حول القضايا الخلافية، مثل تطوير إطار عمل دستوري للانتخابات و خارطة طريق مشفوعة بجدول زمنية محددة لإجراء الانتخابات. وفي موازاة ذلك، قدم الممثل الخاص دعم البعثة لمجلسي ليبيا، لا سيما بعد الإنشاء المقترح لما يسمى لجنة "6 + 6" المشتركة بين مجلس النواب والمجلس الأعلى للدولة المكلفة بوضع الصيغة النهائية للإطار الدستوري والتشريعي لمجلس النواب من أجل الانتخابات.

6 - وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، ظلت الحالة الأمنية يكتنفها التوتر في البلد، ولكن وقف إطلاق النار ظل صامداً. وفي طرابلس والمنطقة الغربية، وردت أنباء عن وقوع عدة اشتباكات بين الجماعات المسلحة بشأن الهيمنة أو السيطرة الإقليمية على الأنشطة غير المشروعة. وبالمثل، اتسم الوضع في المنطقة الشرقية بوقوع حوادث أمنية متفرقة، بما في ذلك القيام بعمليات اعتقال واختطاف ومحاولات اغتيال. وظلت المنطقة الواقعة في جنوب ليبيا تتأثر بالنشاط الإجرامي المنظم والاشتباكات المسلحة بين الجماعات الإجرامية المنظمة والجيش الوطني الليبي. وخرجت مظاهرات احتجاج في البلد نتيجة لتسليم أبو عقيلة مسعود، المشتبه به في تفجير لوكربي عام 1988، إلى الولايات المتحدة الأمريكية.

ألف - تنفيذ مسارات الحوار بين الأطراف الليبية

7 - في 23 كانون الأول/ديسمبر، أصدر رئيس مجلس النواب، عقيلة صالح، ورئيس المجلس الأعلى للدولة، خالد المشري، رسالة مشتركة أعلنوا فيها تأجيل إنشاء محكمة دستورية في بنغازي وافق عليها مجلس النواب في 6 كانون الأول/ديسمبر، مما مكن من استئناف التعاون بين المؤسستين. ونتيجة لاجتماع عُقد بين السيد صالح والسيد المشري في 5 كانون الثاني/يناير في القاهرة، أعلن الزعيمان أنهما سيكلفان لجنة مشتركة مؤلفة من أعضاء في المجلسين بتقديم مشروع قاعدة دستورية إلى المجلسين للنظر فيه، وأنهما سيضعان فيما بعد خارطة طريق من أجل إجراء الانتخابات.

8 - وفي وقت لاحق، في ملاحظات أدلى بها خلال جلسة عقدها مجلس النواب في 17 كانون الثاني/يناير في بنغازي، وفي بيانات أدلى بها لاحقاً، أشار رئيس مجلس النواب إلى أن الاتفاق الذي تم التوصل إليه مع المجلس الأعلى للدولة اقتصر على إعادة تفعيل اللجان الدستورية المعنية. وأشار رئيس مجلس النواب أيضاً إلى أن مجلس النواب يمكن أن يعدل مشروع الدستور من جانب واحد إذا لم يجر التوصل إلى اتفاق مع المجلس الأعلى للدولة، وأضاف أن مجلس النواب هو السلطة التشريعية الوحيدة في ليبيا، وأن المجلس الأعلى للدولة هو هيئة استشارية.

9 - وفي تلك الأثناء، في 24 كانون الأول/ديسمبر خلال تجمع حاشد في بنغازي، دعا قائد الجيش الوطني الليبي، الجنرال خليفة حفتر، إلى وضع قاعدة دستورية شاملة للجميع لا تستبعد أي منافس من السباق الرئاسي. وفي المناسبة ذاتها، أضاف أن الحوار بين مجموعة واسعة من الجهات الفاعلة الليبية، بوساطة الأمم المتحدة، هو السبيل الوحيد لكسر الجمود السياسي مع الحفاظ على وحدة ليبيا وسلامتها أرضياً.

10 - وفي 29 كانون الأول/ديسمبر، أعلن رئيس المجلس الرئاسي، محمد يونس المنفي، أنه جرى توجيه دعوتين إلى السيد صالح والسيد المشري لحضور اجتماع ثلاثي في غدامس في 11 كانون الثاني/يناير لمناقشة كيفية إحراز تقدم في العملية السياسية. وفي 2 كانون الثاني/يناير، قال المتحدث باسم رئيس مجلس النواب إن رئيس المجلس رفض الدعوة بينما صوت المجلس الأعلى للدولة ضد المشاركة في المبادرة.

11 - وفي 6 شباط/فبراير، انتهى المجلس الأعلى للدولة من استعراضه للمرشحين السبعة لكل من المناصب السيادية الخمسة: نائب محافظ البنك المركزي؛ ورئيس المفوضية الوطنية العليا للانتخابات؛ ورئيس ديوان المحاسبة؛ ونائب رئيس هيئة الرقابة الإدارية؛ ونائب رئيس هيئة مكافحة الفساد. وعملاً باتفاق بوزنيقة لعام 2020، سيجري تقديم أسماء المرشحين السبعة لكل منصب سيادي إلى مجلس النواب لاختيار ثلاثة أسماء من كل قائمة. ثم يختار المجلس الأعلى للدولة اسماً لكل منصب من هذه القوائم النهائية.

12 - وفي 7 شباط/فبراير، عقد مجلس النواب جلسة في بنغازي وافق خلالها على التعديل الدستوري رقم 13. ونُشرت نسخة منقحة من التعديل في الجريدة الرسمية في 23 شباط/فبراير، رغم أن المجلس الأعلى للدولة لم يكن قد أقره بعد وقتذاك. ونص التعديل على أن يكون مقر الرئيس في طرابلس وأن يتولى الرئيس مهام الرئيس التنفيذي ورئيس الحكومة. بالإضافة إلى ذلك، أنشأ التعديل برلماناً من مجلسين، أحدهما مجلس نواب مقره بنغازي وثانيهما مجلس شيوخ مقره طرابلس يتألف من 90 عضواً، ويمثل كل منطقة من المناطق الثلاث في البلاد 30 ممثلاً. وأيد المجلس الأعلى للدولة التعديل خلال جلسة استثنائية عقدت في 2 آذار/مارس، ولكن 55 عضواً من أصل 135 عضواً في المجلس اعترضوا في وقت لاحق على كون النصاب القانوني اللازم للتصويت قد استوفى، وأعربوا عن بعض القلق بشأن مضمون التعديل. وفي 4 آذار/مارس، أكد رئيس وزراء حكومة الوحدة الوطنية السيد عبد الحميد الدبيبة ضرورة أن تطرح للاستفتاء أي قاعدة دستورية للانتخابات.

13 - وفي غضون ذلك، في 26 شباط/فبراير في طرابلس، اتفق قادة المجلسين على تشكيل لجنة مشتركة يُشار إليها باسم لجنة "6 + 6" لوضع الصيغة النهائية للإطار الدستوري والتشريعي الضروري للانتخابات. وفي 20 آذار/مارس، انتخب مجلس النواب ممثليه الستة في اللجنة. ومع ذلك، لم يعقد المجلس الأعلى للدولة بعد جلسة لترشيح ممثليه الستة رسمياً وذلك بسبب استمرار الخلاف بين أعضائه بشأن المصادقة على التعديل الدستوري رقم 13.

14 - وعلى المسار الأمني، واصلت البعثة دعم عمل اللجنة العسكرية المشتركة 5+5، وتنفيذ اتفاق وقف إطلاق النار لعام 2020. وفي 15 و 16 كانون الثاني/يناير، ترأس الممثل الخاص اجتماعاً مع اللجنة العسكرية المشتركة 5+5 في سرت. وفي الاجتماع، وافقت اللجنة على اختصاصات لجنة فنية مشتركة لنزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج، وطلبت من بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا تسهيل تواصلها مع الجماعات المسلحة، وقررت تنشيط لجان الاتصال مع تشاد والنيجر والسودان، ومع الاتحاد الأفريقي لتحسين التنسيق بشأن انسحاب المقاتلين والمرتبقة الأجانب من ليبيا. وفي 7 و 8 شباط/فبراير، ترأس الممثل الخاص اجتماعاً في القاهرة ضم اللجنة ولجان الاتصال في السودان وليبيا والنيجر. ووافق المشاركون على إنشاء آلية متكاملة للتنسيق المشترك وتبادل البيانات لتسهيل الانسحاب الكامل للمقاتلين والمرتبقة الأجانب من ليبيا. ولاحقاً في 16 آذار/مارس، وقعت لجنة الاتصال في ليبيا وتشاد اتفاقاً مشابهاً.

- 15 - وفي وقت سابق، في 6 شباط/فبراير، التقى الممثل الخاص بالجنرال حفتر في بنغازي ودعا الجنرال إلى مواصلة دعم تنفيذ اتفاق وقف إطلاق النار، بما في ذلك انسحاب المقاتلين الأجانب والقوات الأجنبية والمرتبقة.
- 16 - وفي 13 آذار/مارس، التقى الممثل الخاص في بنغازي بالجنرال حفتر والسيد فتحي باشاغا، رئيس الوزراء المعين المرشح من قبل مجلس النواب، كل على حدة، طرح خلالها مبادرته لجمع القادة الليبيين معا لإيجاد مخرج من الأزمة السياسية التي طال أمدها.
- 17 - وفي 15 آذار/مارس، يسرت بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا عقد اجتماع في تونس للجنة العسكرية المشتركة 5+5 وقادة الجماعات المسلحة من شرق ليبيا وغربها لمناقشة الجهود الرامية إلى ضمان بيئة أمنية مواتية للانتخابات وحماية المدنيين.
- 18 - وفي 27 آذار/مارس في طرابلس، التقى الممثل الخاص مرة أخرى باللجنة العسكرية المشتركة 5+5 وقادة الجماعات المسلحة من شرق وغرب وجنوب ليبيا. وانفض الاجتماع بالتزام المشاركين، في بيان علني، بدعم إجراء انتخابات نزيهة وشفافة في ليبيا عام 2023 وتهيئة بيئة سلمية ومواتية لهذه الانتخابات. كما اتفق المشاركون على عقد اجتماعهم المقبل في بنغازي.
- 19 - وعلى المسار الاقتصادي، ظلت عملية إعادة توحيد فرعي مصرف ليبيا المركزي، على النحو الذي أوصت به عملية التدقيق الدولي التي ييسرتها الأمم المتحدة، يعوقها الانقسام داخل السلطة التنفيذية الليبية. ومع ذلك، استأنف نائب المحافظ الجديد ورئيس الفرع الشرقي للمصرف المركزي، مرعي مفتاح البرعصي، الذي عينه مجلس النواب في 22 تشرين الثاني/نوفمبر 2022، وكبار موظفي البنك المركزي في طرابلس، التعاون والتنسيق على المستوى التقني في كانون الأول/ديسمبر.
- 20 - وفي 29 كانون الأول/ديسمبر، خصصت حكومة الوحدة الوطنية لمشاريع التنمية أموالا غير منفقة من عام 2022 تعادل قيمتها 3,5 بلايين دولار. واعترض رئيس مجلس النواب والسيد باشاغا على المخصصات بحجة أن المجلس لم يوافق مطلقا على ميزانية حكومة الوحدة الوطنية لعام 2022. وفي اليوم نفسه، قدم السيد باشاغا إلى السيد صالح مشروع ميزانية لعام 2023 تعادل قيمتها 12,06 بلايين دولار لدراستها وليوافق عليها المجلس لاحقا. وحث السيد صالح مصرف ليبيا المركزي والمؤسسة الوطنية للنفط والسلطات المعنية الأخرى في طرابلس إلى عدم صرف أي أموال إلى حين الموافقة على الميزانية الوطنية.

باء - لجنة المتابعة الدولية المعنية بليبيا المنبثقة عن عملية برلين

- 21 - واصلت لجنة المتابعة الدولية المعنية بليبيا المنبثقة عن عملية برلين والأفرقة العاملة التابعة لها أداء مهامها بوصفها الإطار العام للدعم الدولي لمسارات الحوار بين الأطراف الليبية.
- 22 - وفي 8 كانون الأول/ديسمبر، عقد في تونس اجتماع عام للفريق العامل المعني بالأمن، شاركت في رئاسته فرنسا والأمم المتحدة، وحضره أعضاء اللجنة العسكرية المشتركة 5+5 ومسؤولي وزارة الداخلية المسؤولين عن توفير الأمن للانتخابات. وأيدت اللجنة، بدعم من بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا، اختصاصات اللجنة الفرعية لنزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج، المكلفة بتصنيف الجماعات المسلحة وفقا للمادة الرابعة من اتفاق وقف إطلاق النار لعام 2020. كما وافقت اللجنة على إنشاء لجان اتصال تشاد

والسودان والنيجر والاتحاد الأفريقي، والتي أقرت في القاهرة في تشرين الثاني/نوفمبر 2021. وأشارت اللجنة إلى أن لجان الاتصال ستلعب دورا أساسيا في انسحاب المقاتلين والمرتبقة الأجانب من ليبيا.

23 - وفي إطار الاحتفالات باليوم العالمي لحقوق الإنسان في 10 كانون الأول/ديسمبر، أجرى الممثل الخاص في 8 كانون الأول/ديسمبر حوارا افتراضيا عن حقوق الإنسان مع أكثر من 330 مشاركا، من بينهم 123 شابا، من جميع أنحاء ليبيا. وفي 10 كانون الأول/ديسمبر، أصدرت (مملكة) هولندا وسويسرا والأمم المتحدة وهي الأطراف المشاركة برئاسة الفريق العامل المعني بالقانون الدولي الإنساني وحقوق الإنسان، بيانا دعت فيه السلطات الليبية إلى ضمان وضع حقوق الإنسان في صلب العملية السياسية الجارية. بالإضافة إلى ذلك، في 15 آذار/مارس، قدم الرئيس المشارك إلى الرئيس المنفي قائمة بسبعة مبادئ وتوصيات لحقوق الإنسان لإثراء العملية السياسية والمصالحة، بناءً على سلسلة من الحوارات الشاملة للجميع عن حقوق الإنسان. وحدد الليبيون انتهاكات حقوق الإنسان والاستبعاد والتهميش على أنها الأسباب الجذرية لكل محرك تقريباً من محركات النزاع وعدم الاستقرار في ليبيا. وفي 14 و 15 كانون الأول/ديسمبر على التوالي، عقدت بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا جلستين استشاريتين بشأن حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة وحقوق العمال مع مشاركين من جميع أنحاء ليبيا، من بينهم ممثلون عن الشباب والنساء. وكانت الجلستان الاستشاريتان والحوار الافتراضي جزءا من سلسلة من المناقشات الشاملة للجميع التي نظمها الرؤساء المشاركون لمجموعة العمل بهدف توجيه الخطوات التالية التي سوف تتخذ في العملية السياسية والمصالحة في البلد.

24 - وفي اجتماعات عقدت يومي 15 كانون الأول/ديسمبر و 19 شباط/فبراير، ناقش الرؤساء المشاركون للفريق العامل المعني بالمسائل الاقتصادية (مصر والولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي والأمم المتحدة) خيارات آلية لإدارة الإيرادات والإشراف عليها على نحو شامل للجميع ومنصف وشفاف بناءً على مقترحات النظراء الليبيين والخبراء الدوليين. وخلال الاجتماع الذي عقد في 19 شباط/فبراير، استعرض الرؤساء المشاركون أيضا أحدث تقرير مرحلي قدمه مصرف ليبيا المركزي في 15 شباط/فبراير عن عملية الإصلاح والتوحيد. وأكد المصرف في التقرير استئناف التعاون على المستوى الفني بين فرعي المصرف المركزي في طرابلس وبنغازي، بما في ذلك في مجال تسليم العملة وتخليص الشيكات، وأكد من جديد التزامه باستكمال عملية الإصلاح والتوحيد.

25 - وفي 16 آذار/مارس، عقد الفريق العامل المعني بالشؤون الأمنية اجتماعا في تونس، بمشاركة رئيسي الأركان من كل من غرب ليبيا وشرقها واللجنة العسكرية المشتركة 5+5. وتضمن الاجتماع عقد جلسات على مستوى السفراء والمستوى التقني. واستعرضت الجلسات التقنية قائمة اللجنة بالمعدات المطلوبة والأدوار المتوقعة للقوة العسكرية المشتركة الليبية.

جيم - المساعي الدولية والإقليمية

26 - خلال الفترة المشمولة بالتقرير، التقى الممثل الخاص بأصحاب المصلحة الإقليميين والدوليين. فعلى الصعيد الإقليمي، أجرى مشاورات مع مسؤولين رفيعي المستوى في الجزائر وتشاد وتونس وجمهورية الكونغو ومصر والمغرب ونيجيريا. وتبادل الآراء بشأن التطورات الأخيرة على المسارات السياسية والاقتصادية والأمنية، وناقش خيارات لدعم خارطة طريق تقودها وتملكها ليبيا بشأن الانتخابات. وبالمثل

على الصعيد الدولي، زار الممثل الخاص للاتحاد الروسي وألمانيا وإيطاليا وفرنسا والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية والولايات المتحدة.

27 - وفي 22 كانون الثاني/يناير، شارك الممثل الخاص في الاجتماع التشاوري لمجلس جامعة الدول العربية في طرابلس. وفي 2 شباط/فبراير، حضر جلسة افتراضية عن الحالة في ليبيا عقدها مجلس السلم والأمن التابع للاتحاد الأفريقي. وفي ملاحظاته في كلتا المناسبتين، أكد مجدداً أن الانتخابات الشاملة للجميع هي السبيل الوحيد لتجديد شرعية مؤسسات البلاد، وسلط الضوء على ضرورة مساعدة ليبيا على تجاوز المأزق السياسي وإجراء انتخابات في أقرب وقت ممكن.

28 - وفي 23 شباط/فبراير، حضر الممثل الخاص اجتماعاً في واشنطن العاصمة لممثلين من ألمانيا والإمارات العربية المتحدة وتركيا وفرنسا وقطر ومصر والمملكة المتحدة والولايات المتحدة لمناقشة الحالة في ليبيا. وأعرب عن قلقه إزاء الآثار المترتبة على الوضع الراهن وشجع الشركاء الدوليين على الحفاظ على وحدة موقفهم من الأزمة الليبية.

دال - الحالة في المنطقة الغربية

29 - خلال الفترة المشمولة بالتقرير، اندلعت اشتباكات متفرقة بين الجماعات المسلحة في طرابلس والمناطق الغربية المحيطة بها للسيطرة على أراضي. واستمرت أيضاً المنافسات بين أطراف مسلحة محلية على الأنشطة غير المشروعة. وفي 15 و 16 كانون الأول/ديسمبر، قتل رجلان ينتميان إلى جماعات مسلحة في اشتباكات مسلحة وقعت في صبراتة. وأسفرت الاشتباكات عن إلقاء مدنيين من المنطقة، من بينهم نساء وأطفال، بينما أُغلق بصورة مؤقتة الطريق الساحلي الغربي الواصل بين طرابلس والحدود التونسية. ولم ترد أنباء عن وقوع إصابات في صفوف المدنيين، ولكن إطلاق النار أسفر عن إصابة مستشفى صبراتة بأضرار، لا سيما جناح الأطفال في المستشفى.

30 - وفي الفترة ما بين 3 و 7 كانون الثاني/يناير، أسفرت اشتباكات مسلحة في العجيلات، غرب صبراتة، استخدمت فيها المدفعية الثقيلة، عن إلحاق أضرار بممتلكات المدنيين وتعطيل الدراسة في المدارس.

31 - وفي 4 كانون الثاني/يناير، أجرى اللواء 51 والكتيبة 304 اختبارات للأسلحة الثقيلة في شعبية تاجوراء، مما تسبب في إغلاق جزئي للطريق الساحلي الغربي. وفي 11 كانون الثاني/يناير، أدت مشادة بين أفراد جهاز الأمن الداخلي وجهاز الردع لمكافحة الجريمة المنظمة والإرهاب إلى تعليق العمليات في مطار معيتيقة في طرابلس. وفي 19 كانون الثاني/يناير، في محيط مطار طرابلس الدولي في جنوب طرابلس، اندلعت مواجهة عنيفة بين جهاز الردع والكتيبة 111. وانتشر اللواء 444 في المنطقة وفض الاشتباكات بين الطرفين المتقاتلين. وأفادت تقارير بأن الاشتباكات أسفرت عن مقتل ثلاثة أشخاص.

هاء - الحالة في المنطقة الشرقية

32 - رغم أن الوضع الأمني ظلّ مستقرًا في المنطقة الشرقية، ازدادت حدة التوتر وازدادت وتيرة الأعمال العدائية بين مختلف وحدات الجيش الوطني الليبي التي تتنافس على السيطرة على الأراضي في مدينة بنغازي. وفي 22 كانون الأول/ديسمبر، شكّلت القيادة العامة للجيش الوطني الليبي كتيبة أمن بنغازي في رد واضح على تزايد الحوادث الأمنية في البلدة. وفي 22 و 23 كانون الثاني/يناير، وردت أنباء عن وقوع أربعة

حوادث أمنية منفصلة خلال الليل في أجزاء مختلفة من المدينة، بما في ذلك هجوم وقع على منزل مدير إدارة التحقيقات الجنائية في بنغازي، ولم ترد أنباء عن سقوط قتلى.

واو - الحالة في المنطقة الجنوبية

33 - في 11 كانون الأول/ديسمبر، أدى تسليم المشتبه به في تفجير لوكربي عام 1988، أبو عقيلة مسعود، إلى الولايات المتحدة، وما تلاه من شائعات عن احتمال تسليم عبد الله السنوسي، رئيس المخابرات السابق، المحتجز حاليا في طرابلس، إلى قيام معارضة شعبية ضد حكومة الوحدة الوطنية. وفي 20 كانون الأول/ديسمبر، هدد محتجون في سبها بإغلاق حقول النفط لضمان الإفراج عن السنوسي، ولكنه ظل محتجزا.

زاي - المنظمات المتطرفة العنيفة

34 - في 19 كانون الأول/ديسمبر، نشر تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام صورا تظهر أعضاء فرعه في ليبيا يعلنون مبايعتهم للزعيم الجديد للتنظيم، أبو الحسين الحسيني القرشي. وجاءت المبايعه بعد يوم واحد من إصدار محكمة الجنايات في طرابلس أحكاما بالإعدام بحق 17 شخصا بتهمة الانتماء إلى التنظيم والضلوع في قتل 53 شخصا في مدينة صبراتة بالمنطقة الغربية فضلا عن تدمير ممتلكات عامة في عام 2016. وحكم على شخصين آخرين بالسجن المؤبد وحكم على أربعة عشر آخرين بالسجن لمدد أقصر.

35 - وفي 4 كانون الثاني/يناير، أصدرت وكالة أنباء أعمق التابعة لتنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام أرقام الأنشطة غير المتماثلة التي ارتكبتها التنظيم الإرهابي في جميع أنحاء العالم في عام 2022. ومن أصل 2 058 هجوما أعلن تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام مسؤوليته عنها في جميع أنحاء العالم، أشار إلى أن ثلاثة منها ارتكبت في ليبيا، مما أسفر عن سقوط تسع ضحايا.

حاء - الحالة الاقتصادية

36 - استمر إنتاج النفط في ليبيا عند حوالي 1,2 مليون برميل يوميا، بعد استئناف إنتاج النفط بصورة كاملة في أواخر تموز/يوليه 2022. بيد أن أطرافا مختلفة استمرت في توجيه تهديدات بتعطيل الإنتاج عن طريق منع الوصول إلى حقول النفط طمعا بتحقيق مطالبها السياسية والاجتماعية والاقتصادية. وفي 10 كانون الثاني/يناير، علقت محكمة الاستئناف في طرابلس تنفيذ مذكرة النقاها بشأن الهيدروكربون والغاز التي وقعتها حكومة الوحدة الوطنية وتركيا في 3 تشرين الأول/أكتوبر 2022 وأحالت الاتفاقية للتحقيق.

37 - ونشر مصرف ليبيا المركزي ووزارة المالية يومي 4 و 9 كانون الثاني/يناير، على التوالي، تقارير عن الإيرادات والإنفاق العام للسنة المالية 2022، في محاولة لتعزيز الشفافية والمساءلة في إدارة موارد الدولة. وفي التقريرين، وافق كل من المصرف والوزارة على أن إيرادات الدولة بلغت ما يعادل 28,2 بليون دولار وأن النفقات تجاوزت 26,8 بليون دولار. ورغم أن التقريرين هما الأكثر تفصيلا حتى الآن، أعرب خبراء ليبيا ودوليون عن قلقهم إزاء التناقضات الواردة فيهما وعدم الامتثال لمعايير الإفصاح والشفافية.

38 - وتوقع صندوق النقد الدولي أن ينمو الاقتصاد الليبي بنسبة 17,9 في المائة بالأرقام الحقيقية في عام 2023، بشرط ألا تتأثر صادرات النفط، وبدرجة أقل، صادرات الغاز بالانقطاعات المفصلة للإنتاج. وإذا لم تقع أي انقطاعات كبيرة لفترات طويلة أو تباطؤ حاد في النمو العالمي يقوض أسعار النفط، من المتوقع أن تستمر ليبيا في الاستفادة من ارتفاع الإيرادات المالية.

ثالثا - الأنشطة الأخرى لبعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا

ألف - الدعم الانتخابي

39 - واصلت بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي دعم المفوضية الوطنية العليا للانتخابات في الحفاظ على استعدادها التقني لتنظيم انتخابات بمجرد التوصل إلى اتفاق سياسي بشأن الإطار القانوني.

40 - وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، ركز الدعم على دفع خطط لوضع وتنفيذ عمليات أفضل لتسجيل الناخبين والتحقق من صحة التصويت الذي ينطوي على استخدام تكنولوجيا وتدابير تكميلية كضمانات ضد تزوير الانتخابات. وفي 18 كانون الأول/ديسمبر، أبلغت حكومة الوحدة الوطنية المفوضية بأنها ستمول شراء عنصر المعدات لتحسين عملية تحديد هوية الناخبين كجزء من مشروع الدعم الانتخابي. علاوة على ذلك، واصلت بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي دعم المفوضية في جهودها الرامية إلى إنشاء منصة e-Monitor+ التي ستستخدم لرصد مظاهر العنف ضد المرأة على الإنترنت، بما في ذلك خطاب الكراهية، لا سيما أثناء فترات الانتخابات. وستجري مشاركة التقارير الواردة من المنصة بانتظام، وسيقدم التقرير الأول في أيار/مايو خلال المؤتمر الإقليمي بشأن تعزيز مشاركة المرأة في الانتخابات، الذي تنظمه في طرابلس المفوضية وبعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا وهيئة الأمم المتحدة للمرأة.

41 - وفي 15 كانون الثاني/يناير، بعث رئيس المفوضية برسالة إلى رئيس مجلس النواب شجعت المفوضية فيها على صياغة واعتماد قانون لتنظيم تسوية المنازعات الانتخابية كجزء من إطار تشريعي انتخابي أوسع. وشددت المفوضية على الحاجة إلى قانون مخصص ومستقل لتسوية المنازعات الانتخابية لدعم العمليات الانتخابية في المستقبل، بناء على الدروس المستفادة من تأجيل الانتخابات الوطنية عام 2021.

42 - وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، أجرت اللجنة المركزية للانتخابات المحلية ستة انتخابات للمجالس البلدية. وفي تشرين الثاني/نوفمبر 2022، استأنفت اللجنة من جديد عملية تسجيل الناخبين مشيرة إلى مشاكل فنية في منصة التسجيل. وأدى ذلك إلى انخفاض كبير في مشاركة الناخبين، حيث لم تتجاوز نسبتهم 20 في المائة من الناخبين المحتملين المؤهلين للتصويت. بالإضافة إلى ذلك، قبلت محكمة الاستئناف في طرابلس شكوى قدمت في 26 كانون الأول/ديسمبر ضد اللائحة التنظيمية الناظمة للانتخابات المحلية، وشككت في صحتها وطلبت إلغائها. ولم يصدر الحكم النهائي بعد. وفي غضون ذلك، أوصت المحكمة اللجنة بتعليق إجراء مزيد من الانتخابات إلى حين صدور حكم نهائي.

43 - وأقادت اللجنة المعينة من قبل مجلس النواب للانتخابات المحلية في المنطقة الشرقية بأنها بدأت التحضير لتسجيل الناخبين لإجراء خمسة انتخابات للمجالس البلدية في الشرق والجنوب الشرقي، ولكن لم يُعلن بعد عن موعد الانتخابات.

باء - حقوق الإنسان والعدالة الانتقالية وسيادة القانون

44 - واصلت الجهات الأمنية الليبية والجماعات المسلحة التابعة لها استخدام أساليب عدوانية متزايدة لتهريب المجتمع المدني والجهات الفاعلة الإنسانية واحتجازها تعسفاً، ونشر رواية تتهمها في نفس الحين

بعدم احترام ثقافة المجتمع الليبي وقيمه. وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، تعرض العديد من المدافعات عن حقوق الإنسان والناشطات للترهيب والاعتداءات، سواء على شبكة الإنترنت أو خارجها، ومن ضمن ذلك بعد 17 شباط/فبراير عندما بدأت السلطات بتطبيق قانون مكافحة الجرائم السيبرانية لعام 2022. كما وثقت بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا تجاهل الجهات الأمنية بشكل روتيني لأوامر الإفراج القضائي، مما كان يؤدي إلى احتجاز الأفراد بشكل غير قانوني وكان يشكل انتهاكا لسيادة القانون.

1 - سيادة القانون

45 - في 15 كانون الأول/ديسمبر، رفضت الجمعية العامة للمحكمة العليا قانونا جديدا أصدره مجلس النواب في 6 كانون الأول/ديسمبر لإنشاء محكمة دستورية جديدة في بنغازي. واستند تحرك مجلس النواب إلى "مسودة" إطار دستوري نُوقشت في الاجتماع الذي عقد بين رئيس مجلس النواب ورئيس المجلس الأعلى للدولة في حزيران/يونيه 2022 في جنيف، تحت رعاية الأمم المتحدة، ولكن مجلسي ليبيا لم يوافقا عليها مطلقا.

46 - وزاد مكتب النائب العام من جهوده لمكافحة الفساد، بما في ذلك من خلال إجراء تحقيقات والقيام باعتقالات، لا سيما في قطاعات المصارف والنفط والتعليم والجمارك والصحة وكذلك في قطاعي الحكم المحلي والمجالس البلدية. وفي 10 كانون الثاني/يناير، أصدر المكتب مذكرة توقيف بحق ثلاثة من مسؤولي المؤسسة الوطنية للنفط بتهمة الفساد. ورفضت النيابة العامة تقديم نسخة من التهم إلى بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا، ووضعت المتهمين في حبس احتياطي ريثما ينتهي التحقيق، وأحالت الملف إلى محكمة الاستئناف في طرابلس.

47 - وظلت البعثة تتلقى تقارير عن قضايا جارية تتعلق بحرمان المدعى عليهم من الحق في محاكمة عادلة. وفي 7 كانون الأول/ديسمبر، حكم بالسجن لمدة ثلاث سنوات على أربعة من نشطاء المجتمع المدني الذين وجهت إليهم تهم تعسفية بعد ممارستهم السلمية لحقهم في حرية التعبير. وأشارت البعثة إلى أن الحكم يشكل تراجعا للحماية التي يوفرها القانون للحق في حرية التعبير مما يفضي إلى توجيه تهم تعسفية وغير متناسبة.

48 - وواصلت البعثة ما يلزم من مساعدة لبناء قدرات المؤسسات الليبية بشأن العلاقة بين إنفاذ القانون والمساءلة. وفي الفترة من 13 إلى 15 كانون الأول/ديسمبر، عقدت البعثة، بالتعاون مع فريق الخبراء المعني بسيادة القانون والعنف الجنسي في حالات النزاع، ومفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين والمنظمة الدولية للهجرة، حلقة عمل بشأن حقوق المهاجرين واللاجئين لعشرين من كبار المدعين العامين الليبيين. وفي 19 و 20 كانون الأول/ديسمبر، عُقدت حلقة عمل إضافية بشأن المعايير الدولية لحقوق الإنسان والعدالة الجنائية لـ 15 من كبار المدعين العامين العسكريين الليبيين.

49 - وفي 20 شباط/فبراير، انضم رئيس وزراء حكومة الوحدة الوطنية، عبد الحميد الدبيبة، إلى وزير العدل ورئيسي المحكمة العليا ومجلس القضاء الأعلى لحضور حفل افتتاح المعهد العالي للقضاء الذي جرى تجديده مؤخرا.

2 - أعمال الحرمان من الحرية والاحتجاز والتعذيب غير المشروعة

50 - واصلت بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا تلقي تقارير عن حالات اختفاء قسري واحتجاز تعسفي مطول لليبيين وغير ليبيين في السجون ومراكز الاحتجاز في جميع أنحاء البلاد. واستمرت البعثة في تلقي تقارير متوافقة عن تعرض المحتجزين رجالاً ونساءً في جميع أنحاء ليبيا لسوء المعاملة أو العنف الجنسي أو التعذيب أو الممارسات الجنسية بالإكراه مقابل حصولهم على الماء أو الطعام أو الضروريات.

51 - وفي مركز احتجاز الكوفية في بنغازي، أفادت تقارير بأن ما لا يقل عن 60 سجيناً، ممن أنهموا مدد أحكامهم، ظلوا محتجزين جزراً تعسفاً في ظروف غير إنسانية. وفي سجن معيتيقة المركزي، ظل مئات المعتقلين محتجزين بصورة غير قانونية دون إجراءات قضائية. ووردت تقارير بأن عشرات المعتقلين في هذا السجن الذين بدأوا إضراباً عن الطعام في تشرين الأول/أكتوبر وتشرين الثاني/نوفمبر احتجاجاً على سوء معاملتهم واحتجازهم التعسفي المطول، وضعوا في حبس انفرادي وحرموا من الزيارات العائلية وكذلك من الحصول على الرعاية الطبية. وظلت هذه التدابير العقابية سارية خلال الفترة المشمولة بالتقرير الحالي. واستمر جهاز الردع لمكافحة الجريمة المنظمة والإرهاب الذي يدير السجن في منع إصدار شهادات احتجاز بشكل منهجي، مما حرم فعلياً مئات عائلات المحتجزين من إمكانية تلقي مرتبات وبدلات وغيرها من المستحقات نيابة عن أفراد أسرهم المحتجزين، مما دفعهم إلى الفقر. وتواصل السلطات رفض طلبات متكررة قدمتها بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا لزيارة أماكن الاحتجاز.

52 - وفي 19 كانون الثاني/يناير، أطلق سراح المدير التنفيذي لمفوضية المجتمع المدني التي تتخذ من بنغازي مقراً لها، السيد إبراهيم المقصبي، بعد احتجازه تعسفاً منذ كانون الأول/ديسمبر من قبل جهاز الأمن الداخلي الذي يتخذ من بنغازي مقراً له. وفي 26 كانون الثاني/يناير، أطلق سراح السيد سالم المعداني، رئيس وحدة التسجيل والتوثيق التابعة لمفوضية المجتمع المدني، الذي اعتقل أيضاً في كانون الأول/ديسمبر. ويشكل اعتقالهما التعسفي واحتجازهما لفترات طويلة تدخلاً خطيراً في عمل المفوضية وولايتها المستقلة، مما يدل على ازدياد انكماش الحيز المدني. إضافة إلى ذلك، تلقت البعثة تقارير عن تعرض المدافعين عن حقوق الإنسان في شرق ليبيا الذين دعموا المعتقلين علناً للمضايقة والترهيب.

53 - ووفقاً للإحصاءات الرسمية التي قدمتها الشرطة القضائية، بلغ عدد المحتجزين في مراكز الاحتجاز الرسمية البالغ عددها 30 مركزاً، بمن فيهم المحتجزون رهن الحبس الاحتياطي، 19 730 محتجزاً حتى 8 آذار/مارس. وظل العديد ممن هم رهن الحبس الاحتياطي محتجزين لفترات طويلة، وكانت إمكانية لجوئهم إلى القضاء تتسم بالمحدودية والتأخير. وظل معدل السجناء البالغ 286 سجيناً مقابل كل 100 000 نسمة أعلى بكثير من معدله في البلدان الأخرى المتأثرة بالنزاعات. وكان العدد الكلي للأشخاص المحتجزين أعلى بنسبة 22 في المائة من الأعداد المبلغ عنها في تشرين الأول/أكتوبر. وجدير بالذكر أن 17 في المائة من المحتجزين كانوا من الأجانب. وقالت مصادر مختلفة أن نحو 12 000 آخرين، بمن فيهم مهاجرون وطالبو لجوء، احتجزوا في أماكن احتجاز غير رسمية خاضعة لسيطرة الميليشيات والجماعات المسلحة.

3 - المهاجرون واللاجئون

54 - في 31 كانون الأول/ديسمبر، طردت إدارة مكافحة الهجرة غير الشرعية في الكفرة أكثر من 400 مهاجر وطالب لجوء، من بينهم نساء وأطفال، معظمهم من تشاد والسودان، وطرد معظمهم إلى السودان. ولم يسمح للمنظمات الدولية بالوصول إلى المرفق. وأفيد بأن المحتجزين تعرضوا قبل طردهم

للاتجار البشري وللتعذيب والعنف الجنسي والعنف الجنساني والابتزاز، وعانوا من أمراض خطيرة بسبب عدم حصولهم على الرعاية الصحية الأساسية. وينتهك طردهم طردا جماعيا التزام ليبيا بموجب القانون الدولي، بما في ذلك مبدأ عدم الإعادة القسرية.

55 - ولاحظت بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا زيادة مقلقة في احتجاز الأطفال المهاجرين، في انتهاك للالتزامات البلد بموجب القانون الدولي لحقوق الإنسان. كما وقع العديد من الأطفال المحتجزين ضحايا للاتجار وسوء المعاملة. وتحققت بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا من 24 حالة لأطفال اختطفوا من السودان، حيث تم تسجيلهم كطالبي لجوء ثم أرسلوا لاحقا إلى ليبيا في إطار الاتجار بهم. وتبين نتيجة أعمال الرصد التي قامت بها البعثة أن هؤلاء الأطفال تعرضوا لمزيد من انتهاكات حقوق الإنسان في ليبيا، بما في ذلك العمل القسري في مجتمعات عسكرية دون مقابل. وحتى 5 آذار/مارس، كان هناك 60 طفلا مهاجرا ولاجئا غير مصحوبين بذويهم محتجزين حجزا تعسفيا في مركز احتجاز شارع الزاوية دون أي أمل في الإفراج عنهم.

56 - وارتفع عدد المهاجرين واللجئين الذين يحاولون عبور البحر الأبيض المتوسط انطلاقا من ليبيا خلال الفترة المشمولة بالتقرير. وحتى 1 آذار/مارس، اعتُرض 3 046 فردا، من بينهم نساء وأطفال، وأُعيدوا إلى ليبيا منذ بداية عام 2023. وأبلغت المنظمة الدولية للهجرة عن وفاة 1 153 شخصا وفقدان 182 شخصا آخرين في الفترة ما بين 1 كانون الثاني/يناير و 4 آذار/مارس. وتلقى المهاجرون واللجائون الذين نزلوا في الموانئ الليبية التي يمكن للوكالات الإنسانية التابعة للأمم المتحدة الوصول إليها مواد الإغاثة الطارئة الأساسية فضلا عن خدمات الرعاية الصحية والحماية. ونقل معظم المهاجرين في وقت لاحق إلى مراكز احتجاز ليس للوكالات وصول منتظم إليها.

57 - وحتى 5 آذار/مارس، بلغ عدد المهاجرين المحتجزين في مراكز الاحتجاز التي تديرها الحكومة 3 817 مهاجرا، صنفت المفوضية 913 منهم، أو ما نسبته 24 في المائة، أشخاصا موضع اهتمام محتمل من قبل المفوضية. واحتجز معظم المعتقلين المسجلين في طرابلس في عين زارة (1 875 فردا)، بينما احتجز آخرون في الشرق (1 119 فردا) والجنوب (100 فرد) والغرب (79 فردا). وظلت الأمم المتحدة تتلقى تقارير عن احتجاز مئات المهاجرين واللجئين الآخرين وتعرضهم لانتهاكات حقوق الإنسان في مرافق تديرها جماعات مسلحة.

58 - وفي 17 شباط/فبراير، قالت وزارة خارجية مصر إن ستة أقباط مصريين أُفرج عنهم، بعد اختطافهم في 4 شباط/فبراير في الزاوية، حيث وردت أنباء عن أنهم كانوا محتجزين في مركز لاحتجاز المهاجرين.

4 - الفئات التي تعيش في حالات معرضة فيها للأذى

59 - استمرت الحالة الأمنية غير المستقرة والاشتباكات المتكررة في التأثير على الأطفال في جميع أنحاء البلد. وفي 13 كانون الأول/ديسمبر، سقطت قذيفة على سطح مدرسة في بنغازي دون أن تنفجر. ولم يبلغ عن وقوع إصابات. وفي 16 كانون الثاني/يناير، توفي صبي يبلغ من العمر 10 سنوات كان يعيش في منطقة قصر بن غشير، جنوب طرابلس، بعدما انفجرت به رصاصة من عيار 3 ملم من مخلفات الحرب كان يلعب بها.

60 - واستمر تأثير النزاع في أوكرانيا في التأثير على ارتفاع أسعار المواد الغذائية الأساسية. وأدت ندرة الأغذية ومحدودية إمكانية الحصول عليها في الجنوب، إلى جانب ارتفاع أسعار الأغذية، إلى انخفاض تدريجي في القوة الشرائية للأسر، مما أثر على قدرتها على تلبية احتياجاتها الأساسية.

5 - العدالة الانتقالية والمصالحة استنادا إلى الحقوق

61 - في 20 كانون الأول/ديسمبر، عقد نائب رئيس المجلس الرئاسي عبد الله اللافي اجتماعا للمنتدى النسائي المعني بالمصالحة الوطنية. وضمّ الاجتماع نساء من المناطق الثلاث في ليبيا لتبادل الأفكار حول رؤية استراتيجية لعملية المصالحة الوطنية. وكان الاجتماع واحدا من عدة اجتماعات عقدتها الأفرقة المواضيعية التي يقودها المجلس الرئاسي تحضيراً لمؤتمر وطني بشأن المصالحة.

62 - وفي 28 كانون الأول/ديسمبر، اكتشفت الهيئة العامة للبحث عن المفقودين وتحديد هويتهم مقبرة جماعية في سرت، فجمعت الرفات البشرية لثماني عشرة جثة مجهولة الهوية. وتعتقد الهيئة العامة أن المقبرة الجماعية يمكن أن تكون مرتبطة بأعمال العنف التي وقعت في سرت في عام 2016.

63 - وفي الفترة الواقعة بين 8 و 12 كانون الثاني/يناير، عقد المجلس الرئاسي الاجتماع التحضيري لمؤتمر المصالحة الوطنية في طرابلس، بدعم من الاتحاد الأفريقي. وترأس السيد اللافي سلسلة من الاجتماعات مع أكثر من 150 من أصحاب المصلحة الليبيين - بما في ذلك الشباب والنساء - الذين كانوا يمثلون، من بين جهات أخرى، نظام القذافي السابق، وجماعات من ثورة عام 2011، وجماعات موالية للجنرال حفتر، والأحزاب السياسية الرئيسية، ومجلس النواب والمجلس الأعلى للدولة، ومن بينهم زعماء دينيون والجهات الأمنية والجماعات المسلحة وممثلو القبائل الرئيسية وأعضاء سلك القضاء، فضلا عن الأوساط الأكاديمية والخبراء وبعض ممثلي مجموعات الضحايا ومنظمات المجتمع المدني والأقليات العرقية.

64 - وأثنى الممثل الخاص، في ملاحظاته الختامية، على المجلس الرئاسي والاتحاد الأفريقي لتنظيمهما الاجتماع ودعا جميع أصحاب المصلحة إلى المساهمة بشكل بناء في العمليات السياسية وعمليات المصالحة وشدد على الصلة بين المصالحة والعدالة. ومن المتوقع أن تعيد التوصيات الصادرة عن الأفرقة العاملة المنبثقة عن الاجتماع المعنية بالأمن والحوكمة والعدالة الانتقالية واللامركزية والهوية الوطنية والنظام الداخلي في التحضير لمؤتمر وطني سيعقد في وقت لاحق من عام 2023، في حين سيواصل المجلس الرئاسي وشركاؤه المنفذون تنظيم مشاورات وطنية مع المجتمعات المحلية وأصحاب المصلحة المتنوعين في جميع أنحاء البلاد.

6 - سياسة بذل العناية الواجبة في مراعاة حقوق الإنسان

65 - إن بناء على سلسلة من الاجتماعات التي عُقدت في حزيران/يونيه 2022 بهدف دعم تنفيذ سياسة بذل العناية الواجبة في مراعاة حقوق الإنسان بشأن الدعم الذي تقدمه الأمم المتحدة لقوات الأمن غير التابعة للأمم المتحدة، قامت بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا وفريق الأمم المتحدة القطري بتحسين إجراءات التشغيل الموحدة لتنفيذ تلك السياسة، وتحديث تقييمات المخاطر، وإعداد تقارير الحوادث المتعلقة بكل من انتهاكات حقوق الإنسان واستمارات الفحص الموحدة لوكالات الأمم المتحدة.

جيم - قطاع الأمن

1 - دعم التخطيط الليبي للترتيبات الأمنية المؤقتة وتوحيد قوات الأمن

66 - واصلت بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا المناقشات البناءة بشأن عملية ما قبل إصلاح قطاع الأمن من خلال المشاركة أيضا مع مركز ليبيا للدراسات والبحوث الاستراتيجية، ولجنة الدفاع والأمن القومي بمجلس النواب الليبي، ومنظمات المجتمع المدني. وركزت المحادثات على المسائل المتعلقة بالهيكل المحتمل للأمن القومي ودور الرقابة المدنية على قطاع الأمن.

2 - إدارة الأسلحة والذخيرة

67 - في 31 كانون الثاني/يناير، دعمت دائرة الإجراءات المتعلقة بالألغام التابعة لبعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا المركز الليبي للإجراءات المتعلقة بالألغام في اجتماعه السنوي للتخطيط مع الشركاء المنفذين للإجراءات المتعلقة بالألغام بغية تنسيق المساعدة الدولية لعام 2023. كما استعرض المشاركون الأرقام من عام 2022 وكان قد عُثِر خلال ذلك الوقت على أكثر من 27 400 نوع وعيار مختلفين من المتفجرات من مخلفات الحرب وقام الشركاء في الإجراءات المتعلقة بالألغام بالتخلص منها في جميع أنحاء ليبيا.

68 - وفي كانون الثاني/يناير، تعرضت المنظمات غير الحكومية الدولية المعنية بالإجراءات المتعلقة بالألغام لاحتمال تعليق أنشطتها نتيجة للمعوقات البيروقراطية المرتبطة بالتعليق المستمر للتسجيل المطلوب للمنظمات الدولية لكي تتمكن من العمل في البلد. وفي 29 كانون الثاني/يناير، نجح المركز الليبي لإزالة الألغام ومخلفات الحروب، بدعم من بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا، في الحصول على استثناءات من وزارة الدفاع لتمديد اعتماد عدد من المنظمات غير الحكومية الدولية المعنية بالإجراءات المتعلقة بالألغام. وفي 10 شباط/فبراير، أصدر المركز تمديدا لاعتماد المنظمات غير الحكومية حتى 31 آذار/مارس. وبعد ذلك، مُدِّد اعتماد المنظمات غير الحكومية بصورة مؤقتة إلى حين البت في القضايا المتعلقة بعملية التسجيل بين المؤسسات الليبية.

3 - تنفيذ اتفاق وقف إطلاق النار

69 - ظل وقف إطلاق النار قائما، على الرغم من أن الحالة الأمنية ظلت متوترة في جميع أنحاء البلد. وواصلت البعثة دعم إنشاء آلية ليبية فعالة لرصد وقف إطلاق النار قادرة على تنسيق ورصد وتقييم التقدم المحرز في انسحاب القوات الأجنبية والمقاتلين الأجانب والمرترقة، وذلك من خلال مساندة الجهود الليبية لتنفيذ أحكام اتفاق وقف إطلاق النار وتخفيف حدة التوترات وبناء الثقة المتبادلة بين الأطراف الليبية المعنية بالأمر.

70 - وفي 15 كانون الثاني/يناير، اجتمع فريق مراقبة وقف إطلاق النار التابع للبعثة مع المراقبين الليبيين وبعد ذلك مع اللجنة العسكرية المشتركة 5+5 في سرت، حيث ناقشوا طرائق عمل المراقبين، بما في ذلك مراعاة أنشطة المراقبين في خطط انسحاب المقاتلين الأجانب والقوات الأجنبية والمرترقة.

71 - وبالإضافة إلى ذلك، وافقت اللجنة العسكرية المشتركة 5+5 في 15 و 16 كانون الثاني/يناير، عملا بالمادة 2 من اتفاق وقف إطلاق النار، على إنشاء قوة عسكرية مشتركة سريعة الحركة، كخطوة أولى رمزية نحو إعادة توحيد الجيش. ودعمت البعثة اللجنة في استعراض قيادة القوة وتكوينها ومهامها ومواقعها،

من خلال أمور من بينها مراعاة التطورات التي حدثت منذ توقيع اتفاق وقف إطلاق النار. كما قررت اللجنة تفعيل عمل لجان الاتصال مع تشاد والسودان والنيجر، والاتحاد الأفريقي، بهدف تحسين التنسيق المتعلق بانسحاب المقاتلين الأجانب والقوات الأجنبية والمرتزقة.

دال - تمكين المرأة

72 - في 10 كانون الأول/ديسمبر، اختتمت بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا حملتها التي استغرقت 16 يوماً من أنشطة مكافحة العنف ضد المرأة. وتضمنت الحملة بياناً أصدره الممثل الخاص الذي شارك في سلسلة من الرسائل التي كانت تهدف إلى زيادة الوعي بالعنف السيبراني ضد المرأة في ليبيا. كما عملت بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا على دعم مجموعة من منظمات المجتمع المدني في تطوير وتبادل مجموعة من 16 رسالة حول هذا الموضوع، تنشر يومياً في حساباتها على وسائل التواصل الاجتماعي. بالإضافة إلى ذلك، أطلق صندوق الأمم المتحدة للسكان حملة توعية عالمية تحت الشعار المحلي "تشريعات آمنة! قانون شامل لحماية النساء والفتيات". ومن خلال الاستخدام المستهدف لوسائل الإعلام الاجتماعية والتقليدية، ومن خلال حلقات العمل والمناقشات والعروض الفنية، تمكن منظمو الحملة من الوصول إلى جمهور يزيد عن 1,7 مليون شخص في ليبيا.

73 - وفي 20 كانون الأول/ديسمبر، عقد السيد اللافي نائب رئيس المجلس الرئاسي اجتماعاً للمنتدى النسائي دعماً لجهود المصالحة الوطنية، تحضيراً للمؤتمر الوطني للمصالحة (انظر الفقرة 61).

74 - وفي 6 شباط/فبراير، قدمت مجموعة من الخبراء القانونيين الليبيين رسمياً مشروع قانون لمكافحة العنف ضد المرأة إلى لجنة شؤون المرأة والطفل وأرسلت نسختان منه إلى كل من رئيسة الكتلة النيابية النسائية ورئيس مجلس النواب. وقد سهلت بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا عملية وضع مشروع القانون، بالتعاون مع صندوق الأمم المتحدة للسكان وهيئة الأمم المتحدة للمرأة.

هاء - الشباب والسلام والأمن

75 - في 15 كانون الأول/ديسمبر، التقى الممثل الخاص بمندوبي منتدى الشباب الليبي للاستماع إلى خططهم لإجراء مشاورات للشباب على الصعيد الوطني بغية وضع خارطة طريق مقترحة للبلاد.

76 - وبدعم من صندوق الأمم المتحدة الاستئماني للأمن البشري وبالشراكة مع برنامج الأغذية العالمي وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، نظم صندوق الأمم المتحدة للسكان سلسلة من حلقات العمل في سبها في الفترة من 31 كانون الثاني/يناير إلى 5 شباط/فبراير، غطت مواضيع شتى من بينها مواضيع الفرص الاقتصادية للشباب، والتماسك الاجتماعي والخدمات العامة وإمكانية الوصول إلى قطاع الرعاية الصحية.

واو - تنسيق المساعدة الدولية

77 - في 13 كانون الأول/ديسمبر، دشنت الأمم المتحدة في ليبيا عملية تنفيذ إطار الأمم المتحدة للتعاون من أجل التنمية المستدامة للفترة 2023-2025 مع شركائها في الحكومة والتنمية. ويتضمن الإطار أربع أولويات استراتيجية، تغطي مجالات السلام والحكومة والتنمية الاقتصادية المستدامة؛ وتنمية رأس المال الاجتماعي والبشري؛ وتغير المناخ والبيئة والمياه، بالإضافة إلى نتيجتين جماعيتين بشأن الحلول الدائمة للنازحين داخلياً وإدارة الهجرة. وشارك في العملية الممثل الخاص، ورئيس وزراء حكومة الوحدة

الوطنية، ووزارات التخطيط والحكم المحلي والخارجية، إلى جانب المنسق المقيم ومنسق الشؤون الإنسانية، ومختلف رؤساء كيانات الأمم المتحدة. وأكد المشاركون في هذا الحدث أهمية الدعم المنسق والمتسق من أصحاب المصلحة الوطنيين والدوليين للبرامج وتمويل الإطار.

78 - وبدأت الأمم المتحدة في ليبيا، بالتنسيق مع الجهات المانحة والمنظمات غير الحكومية، في الانتقال من البرمجة الإنسانية إلى البرمجة الإنمائية. وفي هذا السياق، لم تصدر أي خطة استجابة إنسانية لليبيا لعام 2023، واستعويض عن الفريق القطري للعمل الإنساني بفريق استشاري معني بالصلة بين العمل الإنساني والتنمية وبناء السلام وذلك من أجل توجيه تفعيل هذه الصلة، ودعم ما تبقى من الاحتياجات الإنسانية واحتياجات الحماية، ومعالجة الأسباب الجذرية للضعف في ليبيا، بما في ذلك بهدف التوصل إلى النتيجتين الجماعيتين المتعلقةتين بإيجاد حلول دائمة للأشخاص المشردين داخليا وإدارة الهجرة.

79 - وكجزء من المرحلة الثالثة من حملة التطعيم الوطنية الليبية ضد مرض فيروس كورونا (كوفيد-19)، أجرت المنظمة الدولية للهجرة، بالتنسيق الوثيق مع المركز الوطني لمكافحة الأمراض وتحت قيادته، حملات تطعيم ضد مرض فيروس كورونا (كوفيد-19) في مراكز احتجاز مختلفة ومواقع مكتظة بالمهاجرين. وبحلول 4 آذار/مارس 2023، تلقى ما مجموعه 30 728 فردا (1 980 من النساء و 28 748 من الرجال) من بينهم 29 803 مهاجرين و 925 ليبيا، لقاحات ضد مرض فيروس كورونا (كوفيد-19)، ومنهم 5 693 شخصا (19 في المائة) حصلوا على جرعتين وحصل 1361 (4 في المائة) على ثلاث جرعات. وفي كانون الأول/ديسمبر، أطلقت منظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسف) والمركز الوطني لمكافحة الأمراض حملة "لا أحد منا في أمان حتى نكون جميعا في أمان ومطعمين" لزيادة الإقبال على أخذ لقاح كوفيد-19.

زاي - المساعدة في المجال الإنساني وفي تحقيق الاستقرار والتنمية

80 - أثرت العوائق البيروقراطية والإدارية تأثيرا سلبيا على التنفيذ الفعال للبرامج للعديد من الشركاء الإنسانيين والإنمائيين في ليبيا. وحتى 10 آذار/مارس، ظلت مسألة تسجيل موظفي المنظمات غير الحكومية الدولية العاملة في ليبيا وإصدار التأشيرات لهم في الوقت المناسب دون حل.

81 - وفي إطار برنامج العودة الإنسانية الطوعية التابع للمنظمة الدولية للهجرة، ساعدت المنظمة ما مجموعه 971 مهاجرا على العودة إلى بلدانهم الأصلية، بما في ذلك عودة 448 فردا إلى بنغلاديش، و 166 فردا إلى السودان، و 156 فردا إلى تشاد، و 112 فردا إلى النيجر، و 95 فردا إلى مالي. وبين 9 كانون الأول/ديسمبر و 12 آذار/مارس، غادر ما مجموعه 561 طالب لجوء ولاجئ من ليبيا بمساعدة مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين. ويشمل ذلك 324 فردا من خلال رحلات جوية للإجلاء الإنساني و 230 شخصا من خلال رحلات جوية لإعادة التوطين. وجرت مساعدة سبعة أفراد آخرين من خلال مسارات تكملية، بما في ذلك التأشيرات الإنسانية ولم شمل الأسر.

82 - وفي 17 كانون الأول/ديسمبر، وافق صندوق بناء السلام على برنامج بقيمة 5 ملايين دولار لبناء السلام من خلال تحقيق الاستقرار المجتمعي في بلديات غات وسبها وأوباري في جنوب ليبيا بمشاركة المنظمة الدولية للهجرة وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي واليونيسف وبرنامج الأغذية العالمي. ويعتزم البرنامج حفز برمجة الأمم المتحدة ووجودها في المنطقة، وتيسير تنفيذ إطار عمل الأمم المتحدة للتعاون من أجل التنمية المستدامة.

رابعاً - نشر البعثة والترتيبات الأمنية

83 - حافظت الأمم المتحدة على متوسط وجود قوامه حوالي 130 موظفاً دولياً في ليبيا، مما سمح لها بمواصلة التواصل مع المحاورين الليبيين على المسارات السياسية والأمنية والاقتصادية. وقدمت أيضاً المساعدة والمشورة بشأن القانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني إضافة إلى الدعم الإنساني والإنمائي. واستمر إيواء الموظفين الدوليين التابعين لبعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا في طرابلس في مجمع أوياء، الذي تحميه وحدة حراسة الأمم المتحدة بقوات قوامها 234 جندياً. وفي بنغازي، واصل الموظفون العمل من مركز الأمم المتحدة. وامتثلت البعثة لتدابير إدارة المخاطر الأمنية في جميع تحركات الموظفين بين مختلف المواقع في ليبيا.

84 - وقامت الأمم المتحدة في ليبيا بانتظام باستعراض وتعديل تدابير الحماية والوقاية المطبقة للتصدي لمرض فيروس كورونا (كوفيد-19)، بما في ذلك في جميع رحلات الأمم المتحدة الجوية، لمواكبة تطور المشورة التي تقدمها منظمة الصحة العالمية والموظفون الطبيون التابعون للبعثة، وضمان التوافق مع التدابير التي تتخذها السلطات الليبية والتونسية. وبحلول 14 شباط/فبراير، في إطار برنامج التطعيم ضد كوفيد-19 المخصص لموظفي الأمم المتحدة في ليبيا وشركائها الدوليين من المنظمات غير الحكومية الدولية، أُعطيت الجرعة الرابعة والجرعة المعززة الثانية لـ 305 موظفين.

85 - وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، بدأت البعثة التحضيرات لعملية التناوب المقبلة لوحدة حراسة الأمم المتحدة، المقرر حتى الآن إجراؤها في أيار/مايو 2023.

خامساً - تنفيذ توصيات الاستعراض الاستراتيجي المستقل لعام 2021

86 - في الفترة من 14 إلى 23 كانون الثاني/يناير، أوفدت الأمانة العامة بعثة تقييم مشتركة إلى بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا. وكانت البعثة تضم ممثلين عن إدارتي الشؤون السياسية وبناء السلام وعمليات السلام، وإدارة الدعم العملي، وإدارة شؤون السلامة والأمن. وأوفدت البعثة بناء على طلب الممثل الخاص لتقديم المشورة والدعم الاستراتيجيين لقيادة البعثة بشأن تفعيل توصيات الاستعراض الاستراتيجي المستقل (انظر S/2021/716، المرفق).

87 - ووفقاً لقراري مجلس الأمن (2022) 2629 و (2022) 2656، حددت بعثة التقييم المشتركة طرقاً لزيادة الكفاءة وإعادة توزيع الموارد الحالية، بما في ذلك ترتيب أولويات المهام وإعادة تحديدها. ومع مراعاة الاعتبارات السياسية والعملياتية والأمنية واللوجستية والطبية الرئيسية، ركز الفريق على الجوانب التالية من الاستعراض الاستراتيجي المستقل: (أ) هيكل بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا؛ (ب) وأولويات البعثة وقدراتها، بما في ذلك إعادة تقييم الموارد والقدرات والدعم اللازم لعنصر رصد وقف إطلاق النار التابع للبعثة؛ (ج) وحجم وجود الأمم المتحدة في ليبيا.

88 - وبناء على النتائج التي توصلت إليها البعثة فإنها أصدرت تقريراً قدمت فيه توصيات لتمكين استمرار تفعيل توصيات الاستعراض الاستراتيجي المستقل وزيادة تمكين البعثة من تنفيذ ولايتها بنجاح. ومن خلال تنفيذ التوصيات الواردة في تقرير البعثة، فإن البعثة ستكون قادرة على توسيع وجودها بشكل واضح في بعض المدن الرئيسية في ليبيا، إذا سمحت لها الظروف بذلك.

سادسا - ملاحظات وتوصيات

89 - يستمر الجمود السياسي في ليبيا في إحباط تطلعات الشعب الليبي وحقه في اختيار قاداته وممثليه من خلال انتخابات حرة ونزيهة وشفافة وشاملة للجميع. ويحق للشعب الليبي الذي سجل بأعداد كبيرة للمشاركة في انتخابات كانون الأول/ديسمبر 2021 العيش بسلام، واختيار قاداته من خلال صناديق الاقتراع، والتعم بخيرات بلده. وليس ثمة من بديل للانتخابات. وستواصل الأمم المتحدة دعم مسار يقوده الليبيون ويمتلكونه يؤدي إلى إجراء انتخابات وتحقيق السلام والاستقرار المستدامين.

90 - ويهدف الفريق الرفيع المستوى للانتخابات الذي اقترحه الممثل الخاص إلى التوصل إلى ما يلزم من توافق في الآراء لإنهاء الجمود السياسي. وأشجع جميع الجهات الفاعلة الوطنية والإقليمية والدولية على أن تتعاون بحسن نية لوضع تطلعات الشعب الليبي في المقام الأول ودعم شركائنا الليبيين من أجل وضع الصيغة النهائية للتحضيرات لإجراء انتخابات حرة ونزيهة وشاملة للجميع على صعيد البلد.

91 - وجديرٌ بالثناء التقدم الذي أحرزه رئيسا الأركان واللجنة العسكرية المشتركة 5+5 في تنفيذ الإطار الأولي لتوحيد القوات المسلحة. وأرحب أيضا بإنشاء لجان اتصال تابعة للجنة العسكرية المشتركة 5+5 لتشاد والسودان والنيجر فضلا عن الاتحاد الأفريقي. وهذا التنسيق المعزز بشأن انسحاب المقاتلين الأجانب والمرترقة ضروري لتخفيف حدة التأثير المحتمل للانسحاب على بلدان الساحل.

92 - وهناك حاجة إلى عملية مصالحة وطنية تركز على الضحايا وقائمة على الحقوق لمعالجة الأسباب الجذرية للانقسام داخل ليبيا. ومن اللافت للنظر أن أكثر من 150 مشاركا ليبيا، من بينهم تنظيمات نسائية، شاركوا في الاجتماع التحضيري للمؤتمر الوطني للمصالحة الذي نظمه المجلس الرئاسي في كانون الثاني/يناير الماضي، بدعم من الاتحاد الأفريقي. ولا يمكن لعملية أن تؤدي إلى سلام مستدام غير عملية عدالة انتقالية شفافة وشاملة للجميع وتشاركية، تُنفذ من خلال المشاورات على الصعيد الوطني والتوعية الشعبية. ويلزم تنفيذ خطوات إضافية من أجل تنظيم مؤتمر وطني للمصالحة يضم الجميع، بقيادة المجلس الرئاسي وبدعم الاتحاد الأفريقي. ويجب أن تضمن عملية المصالحة الوطنية مشاركة هادفة من النساء والشباب والأقليات العرقية والفئات الضعيفة الأخرى. وأكرر قولي إن الأمم المتحدة ستواصل دعم الشركاء الليبيين والاتحاد الأفريقي في هذا الصدد.

93 - وأرحب بإطلاق إطار الأمم المتحدة للتعاون من أجل التنمية المستدامة للفترة 2023-2025، وهو دليل على التزام أصحاب المصلحة الليبيين بالعمل معًا، بدعم من الأمم المتحدة، بغية تحقيق أهداف التنمية المستدامة وخطة التنمية المستدامة لعام 2030.

94 - وإن الجهود التي تبذلها حكومة الوحدة الوطنية لتحسين الشفافية والمساءلة في استخدام أموال الدولة من خلال تقديم تقارير منتظمة هي جهود موضع ترحيب. ونشجع أيضا الحكومة على معالجة ما تبقى من أوجه قصور على وجه السرعة. ومما يؤسف له أن الجمود السياسي لا يزال يشكل عقبة رئيسية أمام إصدار الميزانية الوطنية واستئناف إصلاح مصرف ليبيا المركزي وإعادة توحيدده. ويجب إدارة ثروات البلد وموارده بطريقة خاضعة للمساءلة وشفافة ومنصفة وفعالة وتأمين الإشراف المناسب عليها وذلك خدمة لمصلحة الشعب الليبي.

95 - واستمر الحيز المدني في ليبيا في التقلص، حيث تستخدم الجهات الأمنية أساليب عدوانية بشكل متزايد لترهيب المدافعين عن حقوق الإنسان والجهات الفاعلة في مجال العمل الإنساني واحتجازهم بصورة

- تعسفية. وهذه الحالة لا تزال تنذر بالخطر. لذا أهيب بالسلطات الليبية أن تنتهي حملة التهريب ضد الجهات الفاعلة في المجتمع المدني التي تمارس حقوقها في التجمع السلمي وحرية التعبير والرأي وتكوين الجمعيات.
- 96 - ولا تزال أنماط الانتهاكات ضد اللاجئين والمهاجرين مستمرة، بما في ذلك في مراكز الاحتجاز. وينبغي إيجاد بدائل للاحتجاز قائمة على الحقوق، بما في ذلك عن طريق إنشاء أطر قانونية وسياسية لإدارة الهجرة بما يتماشى مع القانون الدولي. وأكرر مجدداً أن ليبيا ليست ميناء آمناً للنزول فيه، وأن أي لاجئين ومهاجرين يجري اعتراضهم على امتداد وسط طريق البحر الأبيض المتوسط يجب أن يُخصص لهم ميناء آمن للنزول فيه، وفقاً لقانون البحار والقانون البحري الدولي والقانون الدولي لحقوق الإنسان وقانون اللاجئين.
- 97 - ولا يزال الدعم المستمر للجهات الفاعلة الإقليمية، بما في ذلك الاتحاد الأفريقي وجامعة الدول العربية والاتحاد الأوروبي، والدول الأعضاء المعنية لأنشطة الأمم المتحدة وجهود الوساطة التي تبذلها أمراً بالغ الأهمية في تمكينها من تقديم دعم متسق للشعب الليبي. ومن الضروري أن يتكلم المجتمع الدولي بصوت واحد. وفي هذا الصدد، أرحب بالدعم الذي أعرب عنه مجلس الأمن في 16 آذار/مارس للممثل الخاص وجهوده الرامية إلى إجراء انتخابات في ليبيا بحلول نهاية عام 2023.
- 98 - وأشكر ممثلي الخاص وقيادة البعثة وموظفيها وفريق الأمم المتحدة القطري على تقانيمهم في بذل الجهود وتقديم الدعم في خدمة الشعب الليبي. وأكرر الإعراب عن امتناني لوحدة حراسة الأمم المتحدة في ليبيا التي تكرمت حكومة نيبال بتوفيرها.